دور اتفاقيات التجارة الحرة في تعزيز السلم الاجتماعي كهدف من اهداف التنمية

The Role of Free Trade Agreements In Promoting Social Peace as a Development Goal

م.د. هدى جعفر ياسين الشبيبي
كلية القانون – جامعة القادسية
huda.yaseen@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٢/١٠ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٥/٦/١٦

الملخص:

تمثل اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) الإطار القانوني العام لمعظم عمليات التبادل التجاري والنشاط الاستثماري في العالم، ومن أهم ما تتميز به هذه الاتفاقيات شمولية تنظيمها لما يتجاوز النشاط التجاري الى نشاطات اخرى تمتد لتشمل مسائل تشريعية واجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، لذلك فإنها تعد من قبيل اتفاقيات التنمية الشاملة لما تتركه من أثر تطويري على جميع الجوانب المذكورة لدى أطراف الاتفاقية. وعلى هذا الأساس فإن اتفاقيات التجارة الحرة تعتبر واحدة من أهم الوسائل الاستراتيجية لتعزيز السلم الاجتماعي بالاعتماد على ما تتضمنه من بنود مباشرة تقتضي من أطرافها تطوير تشريعاتهم وأليات العمل المؤسسي لديهم بما يضمن تطبيق القانون وحماية حقوق الانسان وتحسين جودة الإدارة والخدمات والتوزيع العادل للثروات، أو من خلال الأثر الإيجابي لتلك الاتفاقيات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء بسبب تحريك عجلة التنمية وبما يساعد في معالجة الأسباب المؤدية للنزاعات او عدم الاستقرار الامني.

الكلمات المفتاحية: التنمية الشاملة، اتفاقيات التجارة الحرة، شرط التمكين، الدولة الأولى بالرعاية، السلم الاجتماعي.

Abstract

Free trade agreements (FTAs) represent the legal framework for most trade and investment activities worldwide. One of the most essential features of these agreements is their comprehensive regulation of activities that extend beyond commercial activity to encompass numerous legislative, social, political, and security issues. Therefore, they are considered comprehensive development agreements, as they have a developmental impact on all aspects mentioned by the parties to the agreement. Accordingly, FTAs can be regarded as one of the most critical strategic means for promoting social peace, because they contain direct provisions that require parties to develop their legislation and institutional mechanisms to ensure the application of the law and the protection of human

rights, improve the quality of administration and services, and ensure the equitable distribution of wealth. Furthermore, FTAs positively impact the social and economic lives of the people of member states by stimulating development and helping to address the causes of conflict or instability.

Keywords: Comprehensive development, Free trade agreements, Empowerment clause, most favored nation, Social peace.

المقدمة:

من المسلم به ان الامن والسلم الاجتماعي (Social Peace) هو شرط مسبق واساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك لان انعدام السلام يؤدي الى زيادة حالة الصراع والعنف وعدم الاستقرار الامر الذي يؤدي الى خسائر مستمرة في الموارد البشرية والمادية ويعيق عملية التنمية والتقدم، لذلك فقد تبنت الأمم المتحدة موضوع تعزيز السلم الاجتماعي كهدف من اهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تسعى الى تحقيقها بحلول عام 2030، ويبذل الباحثون إضافة الى العديد من المؤسسات المختصة على المستوى الدولي والوطني جهود واضحة لتشخيص الأسباب المتعددة لعدم الاستقرار الامني او انتشار العنف في بعض الحالات وطرق معالجتها، الا أن المتفق علية هو أن انتشار هذه الظواهر مرتبط بصورة واضحة بحالة التنمية الشاملة والممتدة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتعرض لها مجتمع معين.

وبناء على ذلك فإن من أهم ما يمكن التعويل عليه في تحريك عجلة التنمية الشاملة هي اتفاقيات التجارة الحرة FTAs، والتي تتميز بشمولية تنظيمها لما يتجاوز النشاط التجاري الى نشاطات اخرى، حيث تمتد جوانب التنظيم فيها لمسائل تشريعية واجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، لذلك فإنها تعد من قبيل اتفاقيات التنمية الشاملة لما تتركه من أثر تطويري على جميع الجوانب المذكورة لدى أطراف الاتفاقية، وعلى هذا الأساس فإن اتفاقيات التجارة الحرة تعتبر واحدة من أهم الوسائل الاستراتيجية لتعزيز السلم الاجتماعي بالاعتماد على ما تتضمنه من بنود مباشرة تقتضي من أطرافها تطوير تشريعاتها وأليات العمل المؤسسي فيها للتغلب على معوقات تحقيقه أو من خلال الأثر الإيجابي لتلك الاتفاقيات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء بسبب تحريك عجلة التنمية مما يساعد في معالجة الأسباب المؤدية الى زعزعة الامن المجتمعي، وبناء على ما تقدم فإن مسار هذا البحث سيتجه مقسماً على مطلبين نتناول في الأول منهما حركة التنمية في ظل اتفاقيات التجارة الحرة، بينما نتناول في المطلب الثاني العلاقة بين التنمية الشاملة والسلم الاجتماعي.

المطلب الأول: حركة التنمية في ظل اتفاقيات التجارة الحرة

يساهم النشاط التجاري الدولي بصورة مباشرة في تحريك عملية التنمية لجميع أطراف العلاقات التجارية، ولقد بذلت الدول جهوداً كبيرة في مجال تنظيم نشاطات التجارة والاستثمار الدوليين، حيث كان من أبرز ما نجم عن تلك الجهود هو اتفاقيات التجارة الحرة التي تعتبر من أهم منافذ التنمية الشاملة

لأطرافها، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المطلب كلاً من الأطر القانونية لعلاقات التجارة الدولية في فرع أول، بينما نخصص الفرع الثاني لتسليط الضوء على الميزة التنموية لاتفاقات التجارة الحرة.

الفرع الأول: الأطر القانونية لعلاقات التجارة الدولية

تمثل اتفاقية الگات GATT 1994 وتأسيس منظمة التجارة العالمية WTO واحدة من أبرز مراحل التنظيم المركزي لحركة التجارة العالمية، حيث رافق مشروع العولمة مخططات قانونية حاولت الى حد بعيد توحيد معايير وقواعد البناء القانوني للأطر المنظمة للعلاقات التجارية عبر العالم، ومن الواضح أن المبادئ الأساسية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوجه عام قد بُنيت على أساس توحيد الأطر القانونية المنظمة للنشاط التجاري الدولي بهدف تسهيل عمليات التبادل التجاري على وفق ما يعرف بقواعد رفع الحواجز الگمركية وتحرير الأسواق، وبصرف النظر عن مواقف الدول النامية الموزعة ما بين معارضة الهيمنة التامة على أسواقها من جهة وشمول منتجاتها المحلية بقواعد المنظمة من جهة أخرى، إلا أن تأسيس منظمة التجارة العالمية على وفق القواعد المشار اليها أعلاه قد ساهم بشكل كبير في تطوير حركة التجارة العالمية وتحريك حالة التنمية في أنحاء مختلفة من العالم.[1] لقد تضمنت مجموعة القواعد القانونية المنظمة للتجارة العالمية ما يمنح الدول النامية والدول الأقل نمواً معاملات تفضيلية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية فيها، ومن أبرز ما يمكن الاستشهاد به هنا ما يطلق عليها بـ (شرط التمكين Enabling Clause) والذي يعتبر من أهم القرارات التي اتخذتها الدول الموقعة على اتفاقية الگات 1947 والذي يعد اليوم جزءا لا يتجزأ من إطار عمل منظمة التجارة العالمية، حيث يشكل بطبيعته استثناء على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وغاية إقراره تكمن في أن يسمح للدول المتقدمة بأن تمنح معاملة تفضيلية للدول النامية والدول الأقل نمواً بهدف مساعدتها على مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن خلل في التنمية، ولا يجب على الدول المتقدمة أن تمنح ذات المعاملة للدول الأخرى غير المشمولة بشرط التمكين.[2] ومن جانب آخر فقد أضيفت للبلدان الأقل نمواً امتيازات تجارية أخرى عبر مقررات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المتعلق بالبلدان الأقل نمواً الذي عقد في إسطنبول 2011 والذي يشير إلى أهمية تمتع الدول الأقل نمواً بامتيازات غير تبادلية تمنحها الدول المتطورة لفتح الأسواق أمام تجارة هذه الدول وتقديم المساعدة المالية والفنية الممكنة لها لتطوير صادراتها وتنويعها لدفع عملية التنمية الشاملة فيها،[3] وفي جميع الأحوال فإن العمل بأي من الاستثناءين المذكورين أعلاه لمصلحة الدول النامية أو الدول الأقل نمواً غالباً ما يتم عبر اتفاقيات التجارة الحرة التي توفر إطار قانونياً كافياً لتحقيق غايتهما. وبوجه عام، فقد دفعت المنافسة، لاسيما بين القوى الاقتصادية الكبرى، العديد من الدول الأخرى الى محاولة الخروج على القواعد العامة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية باتجاه اتفاقيات ثنائية أو محدودة الأطراف بالاستفادة من الاستثناء الوارد في المادتين (24 و25) من اتفاقيات الگات 1994 والتي سمحت للدول الأعضاء استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بالدخول في اتفاقيات ثنائية أو محدودة الأطراف لظروف أو أهداف معينة، كما ساهمت المنافسة الاقتصادية بين مختلف القوى الدولية الى تعطيل جوانب معتبرة من مهام منظمة التجارة العالمية المخططة فتعطلت تبعاً لذلك بعض

أجهزتها وفشلت على أثر المنافسة العديد من المؤتمرات الوزارية لأعضاء المنظمة.[٤] ولذلك فقد توجهت عجلة العمل بحكم الواقع نحو تفعيل الاستثناء الوارد في المادتين (24 و25) من اتفاقيات الگات بشكل واسع والى ما يتجاوز في بعض الأحيان على الأصول المعتمدة في عمل منظمة التجارة العالمية سواء كان ذلك من حيث عدد الاتفاقيات المنعقدة بموجبه أو من حيث حجم التجارة المتولدة عبر أطرها القانونية،[٥] إذ يحصي الباحثون ما يزيد على 2700 اتفاقية تجارة حرة موزعة ما بين اتفاقيات ثنائية وأخرى محدودة الأطراف قد كان أطرافها دولاً إقليمية أو متجاورة أو قد تكون دول متباعدة في المجال الجغرافي، فما يبنى عليه الاتفاق يتجاوز المعايير التجارية المحضة الى أسس مصلحية ممتدة لجوانب مختلفة.[٦]

الفرع الثاني: الميزة التنموية لاتفاقيات التجارة الحرة

يتركز الفهم التقليدي لعملية التنمية بوجه عام على الآثار الإيجابية الناجمة عن زيادة فعالية العامل الاقتصادي والتي تترتب بشكل تلقائي متصل بحركة السوق وما يرتبط بها من جوانب الحياة المختلفة، وهو توجه مقبول الى حد بعيد، حيث يمكن لاتفاقات التجارة الحرة بالمعنى المعروض أعلاه أن تساهم بشكل كبير في تحريك الجانب الاقتصادي عبر ما توفره من مجالات مهمة لتنشيط التجارة وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمار بين أطراف الاتفاقيات المذكورة،[٧] مع ملاحظة أن مثل هذا الحال قد يكون أكثر نفعاً وأقرب لتحقيق غايات التنمية إذا كان أطراف الاتفاقية عبارة عن خليط من دول متقدمة اقتصادياً وأخرى نامية أو أقل نمواً، لاسيما وأن الدول المتقدمة تتجنب في العادة منح معاملات تفضيلية لأي من أعضاء منظمة التجارة العالمية تجنباً لشرط الدولة الأولى بالرعاية، بينما يمكنها تجنب أحكام الشرط المذكور عبر الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة على أي من الأسس المذكورة فيما سبق، وعلى هذا الأساس فان اتفاقيات التجارة الحرة من شأنها أن توفر نظاماً قانونياً آمناً ومناسباً لتحريك عجلة التنمية لدى مختلف الأطراف، وتحديداً في الدول الضعيفة اقتصادياً.[٨]

ومن أهم ما يميز دور اتفاقيات التجارة الحرة في تحقيق التنمية هو سعة نطاقها، فلا تقتصر جوانب التنظيم التي تتضمنها تلك الاتفاقيات على المسائل المتعلقة بالتجارة أو الاستثمار بل تتعداه في الغالب الى جوانب أخرى ترتب التزامات على الدول الأطراف غالباً ما تتعلق بالشؤون السياسية والثقافية والاجتماعية والإدارية والأمنية وغيرها، وبالتالي فإن أطرافها يجدون أنفسهم ملزمين بمعالجة مسائل متعلقة بحقوق الانسان مثلاً أو بتوسيع المشاركة السياسية أو تعزيز سيادة القانون بهدف الاستفادة من الميزات الاقتصادية التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة،[٩] ومن أبرز الأمثل على ذلك توجيه الاتحاد الأوربي الصادر في العام 2012 والموسوم بـ (النهج المشترك بشأن ادراج البنود السياسية ' Common Approach on the use of political clauses') الذي حدد الغاية الأساسية من ادراج البنود السياسية في اتفاقيات التجارة الحرة هو لتعزيز قيم الاتحاد الأوربي ومبادئه السياسية ومصالحه الأمنية، والذي يقض بأن مثل هذه الشروط يجب أن تدرج ضمن فئة (البنود الأساسية) وأن عدم الالتزام بها من قبل الأطراف الأخرى سيؤدي الى تعليق الاتفاقية بشكل كلي أو جزئي حسب درجة المخالفة.[١٠]

يتضح مما تقدم أن وظيفة اتفاقيات التجارة الحرة تتجاوز الى حد بعيد الوظيفة المخططة لمنظمة التجارة العالمية والمتمثلة بتوحيد او تقريب القواعد الحاكمة للتجارة الدولية، حيث تعمل اتفاقيات التجارة الحرة على توحيد معايير وقواعد العمل الاجتماعي والسياسي والأمني المحيط بالنشاط التجاري، فتكون بذلك أقدر على تحقيق التنمية ومعالجة المشاكل الحياتية للشعوب مما عليه الحال بالنسبة للأطر العامة المعتمدة في منظمة التجارة العالمية، وعليه، فانه يمكن القول بأن عملية التنمية الشاملة التي ينظر اليها تقليدياً بأنها ناتج متحصل من زيادة النشاط الاقتصادي في الدولة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يكون تحققها بصورة أسرع وأكثر كفاءة في نطاق اتفاقيات التجارة الحرة لما تتضمنه من بنود صريحة ومباشرة تلزم الدول الأطراف بمراعاتها. وسوف نبين في المطلب التالي العلاقة المباشرة بين التنمية الشاملة التي يمكن تحقيقها من خلال اتفاقات التجارة الحرة وتعزيز الامن المجتمعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الشاملة والسلم الاجتماعي

يمكن وصف العلاقة بين السلم الاجتماعي ومشكلات التنمية الشاملة بأنها تبادلية، حيث يساهم تعثر التنمية بشكل كبير في بناء تصورات وقناعات فردية ومجتمعية من شأنها أن تؤثر سلباً على السلم الاجتماعي اوقد تنتج في بعض الحالات نوعا من التطرف أو تزيد من انتشاره، وبالمقابل فإن معالجة مشاكل التنمية الشاملة تمثل واحدة من أهم آليات تعزيز الامن المجتمعي لما تتركه من أثر إيجابي على حياة الافراد والمجتمعات بوجه عام، اذ نسلط الضوء في هذا المطلب على دور التنمية الشاملة التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة في تعزيز السلم الاجتماعي وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب على فرعين نخصص الأول منهما لبيان مفهوم السلم الاجتماعي بينما نخصص الثاني لدراسة اليات تعزيز السلم الاجتماعي من خلال فرص التنمية الشاملة.

الفرع الأول: مفهوم السلم الاجتماعي

السلم الاجتماعي (Peace Social) هو حالة من السلام والتعايش الآمن بين افراد ومكونات المجتمع المختلفة بناء على قيم التسامح والعدل والحوار[١١] إضافة الى سن قوانين عادلة تمنع التمييز مع وجود مؤسسات تضمن تطبيق القانون وتحمي حقوق الافراد وتضمن سلامتهم بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي، فالسلم الاجتماعي ليس مجرد غياب للعنف، بل هو بناء ثقافة إيجابية تقوم على الاحترام المتبادل وتقبل الآخر،[١٢] والسلم الاجتماعي هو احد اهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تسعى الأمم المتحدة الى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، اذ يركز الهدف السادس عشر من هذه الأهداف على ضرورة بناء مجتمعات مسالمة على وفق معايير معينة تشعرهم بالأمان طوال حياتهم، ومن بين المقاصد ذات العلاقة بموضوع البحث التي يسعى الهدف السادس عشر من اهداف التنمية الى تحقيقا هو تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية ذات الصلة وتعزيز السياسات غير التمييزية، بمختلف الوسائل بما فيها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة،[١٣] وذلك لان السلام الاجتماعي يعد شرطاً مسبقاً

وأساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبدونه غالبا ما تعاني المجتمعات من الصراع والعنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي يعيق التقدم ويؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي بسبب الخسائر المستمرة في الموارد البشرية والمادية فضلا عن ضياع العديد من فرص التنمية التي توفرها الاستثمارات سواء المباشرة او غير المباشرة المحلية منها والدولية.[١٤]

ويحصي الباحثون والمؤسسات المختصة العديد من العوامل التي تؤدي الى زعزعة السلم الاجتماعي[١٥] إلا أنه يمكن القول بأن لمشكلات التنمية الشاملة دور واضح ومباشر في هذا الجانب مع ملاحظة أن المراد من مفهوم التنمية الشاملة ما يمتد لجوانب اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مختلفة، وعليه فان تخلف أي من الجوانب المذكورة عن مستوى التنمية المناسبة لممارسته أو استقراره يمكن أن يؤدي الى حدوث شرخ في السلم الاجتماعي، فمثل هذه المشاكل يمكن أن تساهم في خلق تصورات بالظلم وانتهاك حقوق الانسان والإقصاء الاجتماعي أو السياسي وتفشي الفساد والاهانة أو سوء المعاملة لأشخاص أو فئات معينة، فتشكل عوامل دافعة باتجاه العنف ومؤثرة في انتشاره الى حد بعيد.

وبناء على ما تقدم فانه يمكن القول بأن فشل مؤسسات الدولة في تحقيق التنمية الشاملة وتوفير الحقوق الأساسية والخدمات والأمن لمواطنيها لا يسهم فقط في ترسيخ مشكلات التنمية، بل يساهم بصورة مباشرة في تقويض السلم الاجتماعي بسبب خلق فراغات تسمح للمجاميع والمنظمات المتطرفة في توسيع ممارساتها وزيادة تأثيرها الفكري بما يضر بسلامة البناء الاجتماعي بوجه عام، ويمكن أن تتحقق النتيجة ذاتها في جميع حالات التلكؤ أو الفشل في ممارسات الانتقال السلمي للسلطة، لاسيما مع ضعف التشريعات والمؤسسات الضامنة لتطبيق القانون أو سلامة الأمن العام للدولة، مع ملاحظة زيادة احتمالية تحقق مثل هذه المخاطر في الديمقراطيات الحديثة ذات الإثنيات المنقسمة والتشكيلات السياسية المشتتة،[١٦] حيث يترتب على هذا الواقع إضرار كبير بمستوى الائتمان بالدولة وبما يسهم دون شك بتعزيز عدم الثقة بمؤسساتها وبالقدر الذي يمنع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار فيها فتزيد بناء على ذلك مستويات الفقر وارتفاع البطالة وما سواها من مشكلات التنمية الأخرى، ومن هنا تتضح العلاقة التبادلية بين تأمين مقومات السلم الاجتماعي ومعالجة مشاكل التنمية وتأثر كلاً منهما بالأخر، وهو مدار البحث في الفرع التالي.

الفرع الثاني: تعزيز السلم الاجتماعي من خلال التنمية الشاملة

قدمت العديد من المؤسسات الدولية المختصة خطط وبرامج عملية متكاملة لتعزيز السلم الاجتماعي عبر تعزيز فرص التنمية الشاملة، ومن أبرز ما يمكن الاستشهاد به في هذا المجال ما جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) الذي حدد العوامل التي تؤدي الى زعزعة السلم الاجتماعي وطرق معالجتها من خلال تعزيز التنمية الشاملة ومن أهم ما تضمنه البرنامج المذكورة من مقترحات هو تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والعمل على صناعة القرار بصورة تشاركية وتعزيز احترام حقوق الانسان والتنوع وثقافة المواطنة فضلا عن إشراك الشباب في بناء التماسك الاجتماعي،[١٧] وعلى هذا الأساس، فإن المقترحات المطروحة لتعزيز السلم

الاجتماعي تمثل في الواقع منهجاً عملياً لمواجهة مشاكل التنمية الشاملة، لان ضعف او انعدام الاستقرار الأمني تعد حالة ناجمة عن تخلف التنمية وينبغي لمواجهته العمل على معالجة المشاكل التنموية بصورة شاملة وعادلة، وفي هذا الاطار يمكن ملاحظة ان الدول المتقدمة تعتمد على التنمية الاقتصادية المستدامة وبناء النظم الديمقراطية وجودة الإدارة والخدمات، مع وجود نظام تتحقق فيه قيم التعددية والشفافية والمنافسة لتحقيق الاستقرار المجتمعي، وبالمقابل فان عدم توفر هذه الميزات في بعض مجتمعات الدول النامية يعد من مهددات السلم الاجتماعي خصوصاً في فترات النزاع والمراحل الانتقالية بسبب ضعف الدولة ومؤسساتها وبالتالي عدم قدرتها على تقديم مثل هذه الخدمات.[١٨]

وفي إطار السعي لتحقيق التنمية الشاملة، يمكن اعتبار اتفاقيات التجارة الحرة نافذة أساسية للمساعدة في بلوغ ذلك الهدف، حيث تمثل الإطار القانوني العام لمعظم عمليات التبادل التجاري والنشاط الاستثماري في العالم وتتميز بشمولية تنظيمها لما يزيد على النشاط التجاري، حيث تمتد جوانب التنظيم فيها لمسائل تشريعية واجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، لذلك فإنها تعد من قبيل اتفاقيات التنمية الشاملة لما تتركه من أثر تطويري على جميع الجوانب المذكورة لدى أطراف الاتفاقية،[١٩] وعلى هذا الأساس فإن اتفاقيات التجارة الحرة تعتبر واحدة من أهم الوسائل الاستراتيجية لمواجهة عدم الاستقرار الامني بالاعتماد على ما تتضمنه من بنود مباشرة تقتضي من أطرافها تطوير تشريعاتهم وأليات العمل المؤسسي لديهم بما يضمن تطبيق القانون والتوزيع العادل للموارد والخدمات، أو من خلال الأثر الإيجابي لتلك الاتفاقيات على الحياة الاجتماعية لشعوب الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات وبما يساعد في معالجة الأسباب المؤدية للنزاعات او عدم الاستقرار الامني.[٢٠]

الخاتمة:

من المعلوم أن أي تجمع إنساني لا يمكن أن يعيش حياة التطور والتقدم دون أن يتوفر له قدر مقبول من الأمن والاستقرار، لأن فقدان الأمن قد يؤدي الى الفوضى والاضطراب، ويحدث نوعاً من الارتباك، مما يؤثر سلبا علي حياة الأفراد، ويفقد الثقة بين أبناء المجتمع، فهو عامل اساسي في حفظ الإنسان وسلامة مجتمعه لأنه يوفر قدر من الطمأنينة التي يحتاجها المجتمع للتغلب على العديد من مشاكلة الأساسية سواء كانت ثقافية او اقتصادية او سياسية،[٢١] وان معظم الجهود المبذولة من المختصين والمؤسسات الوطنية والدولية تركز بالدرجة الأساس على معالجة الأسباب التي تؤدي الى زعزعة السلم الاجتماعي عبر ترسيخ قواعد احترام حقوق الانسان وسيادة القانون وكفاءة المؤسسات، وهي في الواقع أسباب وآليات مرتبطة بوجه عام بعملية التنمية الشاملة.

وقد اتضح من خلال البحث وجود علاقة تبادلية بين اتفاقيات التجارة الدولية وتعزيز السلم والامن الاجتماعي الذي تعتبره الأمم المتحدة هدف من اهداف التنمية المستدامة، لان الاستقرار الأمني يعد من مقومات رفع مستوى الائتمان بالدولة وزيادة الثقة بمؤسساتها الامر الذي يساهم في جذب الاستثمارات سواء كانت وطنية او اجنبية المباشرة وغير المباشرة منها ويدعم خطة الدولة للدخول في اتفاقات التجارة

الدولية، وبالمقابل فان اتفاقيات التجارة الحرة ذات النطاق التنظيمي الشامل لجوانب اقتصادية واجتماعية وقانونية مختلفة تمثل في الواقع واحدة من أهم آليات تعزيز السلم الاجتماعي لما تقدمه من فرص تنموية مختلفة يمكن أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وهو الطريق المؤدي إلى تعزيز السلم الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فإننا نقترح أن يُصار في العراق الى التوسع في نطاق الشراكات التجارية مع دول ومنظمات دولية باتباع أساليب اتفاقيات التجارة الحرة لما تحتويه من آليات تنظيمية وما تقدمه من فرص عملية لتعزيز التنمية الشاملة في العراق، لاسيما وأن العراق يعد من أكثر الدول التي تأثرت بعدم الاستقرار الأمني والتطرف الفكري لسنوات طولية وانه لازال بحاجة لبذل المزيد من الجهود لمعالجة أسبابه.

الهوامش:

(1) Anne Orford, "How to Think About the Battle for the State at the WTO" German Law Journal, vol. 24, no. 1, pp 45-71. February 2023.

(٢) يوصف مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بأنه حجر الزاوية في اتفاقية الگات 1994 وهو أحد ركائز نظام التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، إذ يلتزم بموجبه أعضاء المنظمة المذكورة الذين يمنحون معاملات تفضيلية (گمركية في الغالب) لأي دولة بمنحها بنفس المقدار لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية فوراً ودون قيد أو شرط. الا أن احتجاجات الدول الضعيفة اقتصادياً (النامية والاقل نمواً) أماما المنظمة نفسها أو أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومطالبتهم بنظم تعامل مختلفة مراعاة لاحتياجاتهم التنموية والتجارية قد أدت بالنهاية الى إقرار شرط التمكين. أنظر في تفصيل ذلك:

Gene Grossman and Alan Sykes, "A preference for development: the law and economics of GSP" World Trade Review, vol. 4, no. 1, pp 41–67, April 2005.

(٣) أنظر في ذلك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين، جنيف ١٢ – ٢٣ أيلول ٢٠١١، ص ١٨ – ٢٠.

(٤) من أبرز أجهزة منظمة التجارة العالمية المعطلة عن العمل بحكم حالة المنافسة بين أعضاء المنظمة هو جهاز الاستئناف الذي يمثل على حد تعبير الفقه درة التاج لمنظمة التجارة العالمية ونظامها الذي أكسبها خصوصية وتميزاً في أداء مهامها مقارنة ببقية مؤسسات النظام الدولي. إذ تم تعطيل الجهاز المذكور منذ العام ٢٠١٤ بشكل شبه تام، ويكمن السبب الرئيس لتعطيل جهاز الاستئناف في اعتراض الولايات المتحدة الامريكية على ممارساته السابقة وامتناعها عن تقديم مرشحين لسد الشواغر في العدد المطلوب للممارسة مهامه المحددة قانوناً. أما المؤتمرات الوزارية التي أدت المنافسة السلبية الى فشلها بشكل تام فمن أبرزها مؤتمر سياتل ١٩٩٩ ومؤتمر كانون ٢٠٠٣، ومن جانب أخر يعتبر مؤتمر هونكونغ ٢٠٠٥ فاشل جزئياً أو نصف ناجح بينما تعثرت مقررات جولة الدوحة التي بدأت في العام ٢٠٠١ وأعلن عن فشلها في جنيف في العام ٢٠٠٨ على أثر الخلافات بين دول المتقدمة والدول النامية. أنظر في ذلك:

Robert Wolfe, "Sprinting during a Marathon: Why the WTO Ministerial Failed in July 2008" Journal of World Trade, Vol. 44, No. 1, pp. 81-126, February 2010.

(٥) يشير الباحثون الى التزايد المستمر لمساهمة اتفاقيات التجارة الحرة في إجمالي التجارة العالمية، ويحصون في هذا السياق أن مساهمة اتفاقيات التجارة الحرة الأربعة الكبرى فقط (الاتحاد الأوربي، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، رابطة دول شرق آسيا) تزيد على ٥٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية وما يزيد على ٦٣٪ من إجمالي الواردات العالمية، أنظر في ذلك:

Mitsuo Matsushita and Yong-Shik Lee, Free Trade Agreements: WTO Disciplines and Development Perspectives, in 'Law and Development in Free Trade Agreements' (Edited by) Yong-Shik Lee, Gary Horlick, Won-Mog Choi and Tomer Broude, (Cambridge University Press, 2011) p 247.

(6) Ibid.

(٧) يعتبر الاستثمار الأجنبي واحداً من أهم موارد تعزيز التنمية للبلدان المستضيفة، حيث يساهم بصورة مباشرة في تنشيط الاقتصاد والمساعدة في تجاوز مشاكل البنى التحتية فضلا عن دوره الكبير في نقل الخبرات وتطوير الكوادر البشرية وتضييق الفوارق الثقافية في جوانب مختلفة. ولذلك تحرص الدول، لاسيما النامية منها، على تقديم مختلف التسهيلات المشجعة لدخول الاستثمار الأجنبي، ومع عدم وجود نظام قانوني شامل لتنظيم الجوانب المختلفة للاستثمار الدولي بما يساهم في تجاوز العقبات، كما هو الحال في التجارة الدولية، فإن الفقه يتفق على أن البديل الأفضل في هذا المجال هو اتفاقيات التجارة الحرة. أنظر في ذلك:

Yong-Shik Lee, Free Trade Agreements and Foreign Direct Investment: A Viable Answer for Economic Development? In 'Law and Development in Free Trade Agreements' (Edited by) Yong-Shik Lee, Gary Horlick, Won-Mog Choi and Tomer Broude, (Cambridge University Press, 2011) p 297-300.

(8) Ibid.

(٩) تحاول الدول المتقدمة أن تستثمر قوتها الاقتصادية في فرض بعض القيم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية المعتمدة لديها على الدول الضعيفة اقتصادياً، لاسيما تلك التي تشهد انتهاكات لحقوق الانسان أو اضطرابات امنية وسياسية معينة، وعلى أساس حاجة الدول النامية لمساعدة الدول المتقدمة في مجالات التنمية المختلفة فإنها ستلتزم غالباً بتلك البنود حرصاً على استمرار العلاقة التجارية الخاصة مع الدول المتقدمة. أنظر في ذلك:

Bettina Rudloff, "The EU between unilateral sustainability approaches and bilateral trade agreements: Paths to better partnerships",Research Division EU/Europe, Working Paper Nr. 05/2025, March 2025.

(10) Ionel Zamfir, "Human rights in EU trade agreements: The human rights clause and its application" EPRS | European Parliamentary Research Service, pp 637-975, July 2019.

(١١) فالتسامح يعني تقبل الاخرين رغم اختلافاتهم (الدينية، الثقافية، الاجتماعية) والعدل يعني تطبيق القانون بشكل عادل وضمان حقوق الجميع دون تمييز مع وجود نظام قضائي يضمن ذلك اما الحوار فيعني حل النزاعات عبر الحوار والتفاوض بدل المواجهة.

(١٢) انظر في ذلك: محمد بن سرار اليامي، السلم الاجتماعي ترسيخ مرتكزاته، وأركانه، ووسائل المحافظة عليه وأثر الوسطية عليه دراسة في ضوء الثقافة الإسلامية، مجلة كلية الدراسات الاسلامية للبنات بالإسكندرية، المجلد ٤٠، العدد

١، ٢٠٢٤ ص ١٩١-١٩٣. انظر أيضاً: خليفة إبراهيم عودة وعبد الله جاد البسيوني، الأمن القيمي والسلم المجتمعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع بعنوان "السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة"، جامعة ديالى، ايار ٢٠٢٢، ص ١٤-١٦.

(١٣) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة – الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية، ٢٠١٥.

متاح على الرابط https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) هناك العديد من العوامل التي تعيق تحقيق السلم الاجتماعي منها سياسية كالخلافات والانقسامات السياسية وتهميش بعض فئات المجتمع إضافة الى الفساد المالي والإداري وغياب العدالة وسيادة القانون، ومنها عوامل اقتصادية ويأتي في مقدمتها الفقر والبطالة خاصة بين الشباب والاستغلال غير المشروع لموارد الدولة الذي يؤدي الى زيادة التفاوت الطبقي ومن ثم نشوء طبقة تشعر بالظلم والحرمان وتحاول التخلص من واقعها المأساوي عن طريق العنف او تشكيل جماعات متطرفة في بعض الأحيان، ومنها اجتماعية وثقافية ويأتي في مقدمتها التناحر الطائفي او العرقي وفشل النظام التعليمي الذي يؤدي الى انتشار الجهل والوقوع في فخ التطرف الديني او الفكري مع انتشار خطاب الكراهية والاعلام المضلل، وغيرها من العوامل.

لمزيد من التفصيل انظر: ستار جبار الركابي، معوقات ومقومات السلم المجتمعي العراقي، مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث، نيسان 2024.

(١٦) انظر في ذلك: نجية علي الهنشيري وميلاد علي الهدار، دور العدالة التصالحية في تحقيق السلم الاجتماعي: (الحالة الليبية نموذجا)، مجلة ابحاث بكلية الآداب جامعة سرت، المجلد ١٦، العدد ٢، ايلول ٢٠٢٤، ص ٧٧.

(17) United Nations Development Programme, Preventing Violent Extremism through Inclusive Development and the Promotion of Tolerance and Respect for Diversity, 2016, p 5. Available on https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Discussion%20Paper%20-%20Preventing%20Violent%20Extremism%20by%20Promoting%20Inclusive%20%20Development.pdf

(١٨) نجية علي الهنشيري وميلاد علي الهدار، المصدر السابق، ص ٧٧.

(19) Meredith Kolsky Lewis, "Human Rights Provisions in Free Trade Agreements: Do the Ends Justify the Means", Loyola University Chicago International Law Review, vol. 12, no. 1, p 1-22, 2014.

(20) Graciela Tonon, "Introduction to the special issue Local Development for Peace and Social Sustainability", Local Development & Society, 2021,186.

(٢١) انظر في ذلك: أشرف رجب الغنام، الأمن الاجتماعي، معهد المربي مركز تنمية الاسرة، السعودية، الرياض،٢٠١١.

المصادر:

أولاً/ المصادر العربية:

الكتب والمجلات

١) أشرف رجب الغنام، الأمن الاجتماعي، معهد المربي مركز تنمية الاسرة، السعودية، الرياض،٢٠١١.

٢) خليفة إبراهيم عودة وعبد الله جاد البسيوني، الأمن القيمي والسلم المجتمعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع بعنوان "السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة"، جامعة ديالى، ايار ٢٠٢٢.

٣) ستار جبار الركابي، معوقات ومقومات السلم المجتمعي العراقي، مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث، نيسان ٢٠٢٤.

٤) محمد بن سرار اليامي، السلم الاجتماعي ترسيخ مرتكزاته، وأركانه، ووسائل المحافظة عليه وأثر الوسطية عليه دراسة في ضوء الثقافة الإسلامية، مجلة كلية الدراسات الاسلامية للبنات بالإسكندرية، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠٢٤.

٥) نجية علي الهنشيري وميلاد علي الهدار، دور العدالة التصالحية في تحقيق السلم الاجتماعي: (الحالة الليبية نموذجا)، مجلة ابحاث بكلية الآداب جامعة سرت، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٢٤.

٦) التقارير الدولية

٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين، جنيف ٢٠١١.

٨) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة – الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية، ٢٠١٢.

ثانياً/ المصادر الأجنبية:

1) Anne Orford, “How to Think About the Battle for the State at the WTO” German Law Journal, vol. 24, no. 1, pp 45-71. February 2023.
2) Bettina Rudloff, “The EU between unilateral sustainability approaches and bilateral trade agreements: Paths to better partnerships”, Research Division EU/Europe, Working Paper Nr. 05/2025, March 2025.
3) Gene Grossman and Alan Sykes, “A preference for development: the law and economics of GSP” World Trade Review, vol. 4, no. 1, April 2005.
4) Graciela Tonon, “Introduction to the special issue Local Development for Peace and Social Sustainability”, Local Development & Society, 2021.
5) Ionel Zamfir, “Human rights in EU trade agreements: The human rights clause and its application” EPRS | European Parliamentary Research Service, pp 637-975, July 2019.
6) Meredith Kolsky Lewis, “Human Rights Provisions in Free Trade Agreements: Do the Ends Justify the Means?”, Loyola University Chicago International Law Review, vol. 12, no. 1, pp 1-22, 2014.

7) Mitsuo Matsushita and Yong-Shik Lee,Free Trade Agreements: WTO Disciplines and Development Perspectives, in 'Law and Development in Free Trade Agreements' (Edited by) Yong-Shik Lee, Gary Horlick , Won-Mog Choi and Tomer Broude, (Cambridge University Press, 2011).
8) Robert Wolfe, "Sprinting during a Marathon: Why the WTO Ministerial Failed in July 2008" Journal of World Trade, Vol. 44, No. 1, pp. 81-126, February 2010.
9) United Nations Development Programme, "Preventing Violent Extremism Through Promoting Inclusive Development, Tolerance and Respect for Diversity: a Development Response to Addressing Radicalization and Violent Extremism" pp 3-5, June 2016.
10) Yong-Shik Lee, Free Trade Agreements and Foreign Direct Investment: A Viable Answer for Economic Development, in 'Law and Development in Free Trade Agreements' (Edited by) Yong-Shik Lee, Gary Horlick, Won-Mog Choi and Tomer Broude, (Cambridge University Press, 2011).